الأنباء
الاربعاء 6 يونيو 2012

من غير إحراج

خيبتنا في نخبتنا

د.عبدالرحمن عبدالله العوضي

سمعتها وأنا أشاهد الجلسة الأخيرة من محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك، وكان ذلك ردا على سؤال، لماذا وصل الحال بمصر الى هذا الوضع؟ وكيف ان هذا النظام الفوضوي يحاكم رئيس نظام كان قد أوجد لمصر الاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي؟ وكان الرد منبثقا من ان النخبة التي تقود الأمور حاليا قد خضعت للغوغاء وحكم الشارع، وأصبح الطريق الى ميدان التحرير كالطريق الى الباستيل، ذلك السجن الذي فتحت أبوابه الثورة الفرنسية، واندفع المسجونون الى الشارع وبالتالي سيطرت الفوضى على جميع مرافق البلاد، وقد تقلد عدد من الأشخاص عتاة المسجونين سدة الحكم وبطشوا بالناس، وأعدموا الملك لويس السادس عشر وماري لويس انطوانيت وصنعوا قالبا من ثدييها كأكواب للشمبانيا يشربون منها احتفالا بنجاح ثورتهم. وبطبيعة الحال مثل هذا العمل لن يتكرر مع جماعتنا.

لقد أخذت حالة الفوضى هذه مدة طويلة وسال الدم في فرنسا مع ان الاضطرابات وعدم استقرار الحكم وتقلب الأوضاع استمر حتى الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب ازداد الوضع سوءا، ولم يستطع احد ان يعيد الأمور الى نصابها إلا الجنرال شارل ديجول الذي جاء بدستور منع فيه ديكتاتورية البرلمان.

مر كل هذا في خاطري وأنا أرى النخبة التي وصلت الى مجلس الأمة هذه الأيام، وكيف انها خيبت آمال الناس لأنهم يستعملون الأغلبية النيابية للاستبداد وإصدار القوانين الارتجالية وتحدي الكون حتى وصل بهم الأمر الى إقصاء سلطات الحكم رغم مخالفة ذلك مخالفة صريحة لمواد الدستور وقانون توارث الإمارة فطالبوا بالحكم حتى يتحول النظام الى امير يملك ولا يحكم.

عجيب أمر هذه التحولات في الثورات بصورة عامة، وكيف ان الشعب المشتاق الى الحرية سيطرت عليه الفوضى، والسؤال هنا كيف يصبح الحال بنا إذا لم يكبح جماح هذه الفوضى دون وجود قيد او قانون أو دستور؟ هل ننتظر حتى ينهار البيت على رأس الجميع من هنا يجب ان نتحرك ولكن في هذه الظروف هل يجرؤ الحكماء والعقلاء على رفع أصواتهم منذرين بالخطر الداهم؟ أم أنهم سيختبئون خوفا من التعسف وخوفا على حياتهم؟ وقد وصل الأمر بنا الى ان نقبل اي كلمة تخالف مفاهيمنا وتعتبر خارجة على القانون، وقد لاحظنا ذلك بالفعل عندما سمعنا ان النائب الوعلان وهو في الخارج قد استمع الى أغنية وطنية يذكر فيها الشاعر والمغني كويت الماضي، ولكنه لم يرض لأنه لم يتطرق لأمجاد فئة معينة، وطلب لتقديم سؤال لوزير الإعلام حتى استجوابه بسبب السماح لمثل هذه الأغاني في حين انهم يتشدقون بتوفير الحرية للناس ولكن يقصدون حريتهم فقط.

هذه بادرة خطيرة، والظاهر ان هذا المسلك يتجه دائما نحو هذا الطريق وذلك حتى يفيق ضمير المجتمع ويقتنع بأن هناك «رأي والرأي الآخر» والحرية الشخصية التي تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين.

كل هذه بديهيات، ولكن في خضم الثورات على الأعراف والمفاهيم تغيب عن الأمة هذه الحقيقة، كما يغيب عن الأمة ان اتخاذ مفاهيم وأعراف جديدة يحتاج الى الكثير من الوقت حتى تقتنع الأمة بفكرها الجديد، الأمر يحتاج الى جيل او إلى أجيال مستقبلية.

فقليل من التهدئة، وقليل من المغالاة، مع احترام من سبقوكم من الأجيال، فالدنيا لم يخلقها الله في يوم واحد بل في 7 أيام، فالتأني دائما فيه السلامة.. والعجلة تجلب الندامة.

أيها النخبة عليكم ان تكونوا على مستوى المسؤولية وإلا، فالخراب والدمار على الجميع! وكان الله في عون هذه الأمة.

حديث المدينة

صباحك فل.. يا مرسي

mubarakalenezi@hotmail.com
@engmubarakq8
م. مبارك عبدالرزاق العنزي

«يا راجل إيه ده احنا بنهزر ولا إيه ما يصحش كده» هكذا كانت العبارات الأولى للشعب المصري الذي وقف طويلا وهو يترقب الحكم القضائي بالرغم مما تشهده الساحة من احتقانات وتجاذبات وتناحرات سياسية وشعبية جراء الانتخابات الرئاسية، وعلى صعيد هذه الأجواء كان التسارع القضائي مفتعلا وحاسما في النطق ليصدر براءة علاء وجمال مبارك، والاكتفاء بالسجن المؤبد للرئيس السابق محمد حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي، حيث تضاربت الهتافات في السلك القضائي المصري من الناحية الدستورية، فيما يخص شرح المذكرة التفسيرية حين يحكم على متهم بالسجن المؤبد وقد تجاوز من السن القانونية ما يمنع استمرار تطبيق العقوبة إضافة إلى الصلاحية المطلقة للعفو من عقوبة السجن في حال الأمر النافذ من رئيس الجمهورية.

لذلك شكلت هذه التساؤلات حالة من الإطراق الشعبي، حيث انقلبت القاهرة إلى طوفان من البشر ما بين مندد ومعارض ومؤيد وصامت ولعل السواد الأعظم هو ما شهده ميدان التحرير الشهير الذي دخل التاريخ إبان عتبات الثورة الأولى وكيف كان مركزا ومنبرا فاعلا للكلمة والتعبير والتغيير.

وعلى هامش هذه التحولات السريعة، أستطيع أن أمسك ببعض الخيوط الدالة على ما يدور في التداعيات الطارئة لاسيما توقيت الحكم القضائي المفاجئ، وتعمد خلط الأوراق قبل الإعلان عن رئيس الجمهورية الجديد! وهذه دلالة صارخة على أن هناك ما يدعي البت قضائيا، والجزم على ما يؤكد بروز ظروف قاسية تحد من مصالح سياسية. ومن هذا المنطلق بات واضحا محاولة غلق ملفات القضايا المتعلقة بمحاكمة الرموز السابقين للخروج من أزمة المطالب الشعبية بأقل ما يمكن من خسائر وتحقيق الحد الأدنى من الانتقادات، وهذا البعد ساهم في إضعاف حظوظ المرشح الفريق أحمد شفيق والذي يعتبر أحد فلول النظام السابق، والتأكد من علو كعب مرشح الإخوان المسلمين د.محمد مرسي، بل باتت فرصته سانحة بشكل موسع ليظفر بكرسي الرئاسة، علاوة على اصطفاف وتعاطف جل الكتل السياسية لتكون معه جنبا إلى جنب في ميدان التحرير، بل وصل الحد إلى رفع علم الثورة السورية وحمل القيادات الحزبية على الأكتاف والمناداة باحترام إرادة الشعوب، وهنا أيقن د.مرسي أهمية الحشد الشعبي ليستفيد من كل الثغرات التي من شأنها الظفر بالموقف وتحييده ليتسنى كسب ثقة الأغلبية الصامتة والإيقاع بشفيق . أنا أتصور أن اللعبة الانتخابية القادمة هي في رفع سقف مطالب الثورة المباركة والدفع بكل قوة نحو الجهد الوطني الصرف، وإيقاف كل الأنشطة الحزبية، والعمل على ترسيخ الثوابت العامة وعدم الإغراق في الجزئيات التي لا تسمن ولا تغني من جوع والتركيز على النبض الشبابي ونسف التكتلات تحت مظلة الروح الجماعية دون تمييز أو تفرقة، وحشد كل القوى والنقابات السياسية في حيز منطقي وعقلاني يضمن تواجدها ودورها الريادي، وقطع العهود والمواثيق فيما يتناسب مع الطرح والرؤية والشمولية، مع مراعاة الجانب الديني والاجتماعي والسياسي، وهذا ما اجتهد به وتطلع اليه المرشح د.محمد مرسي، ليثبت أنه المستفيد الحقيقي من كل الانعكاسات الراهنة على الشارع المصري، حينها نستطيع أن نبارك للدكتور محمد مرسي حصوله على كرسي رئاسة جمهورية مصر العربية، «وصباحك فل يا مرسي».

رأي

مشروع الوصاية على شيعة الكويت «تعرية المشروع وملاحقة ملامحه وخلفياته» (4ـ4)

الشيخ جابر جوير

اختراق مكونات البيت الشيعي:

وثانيهما اختراق الخط او التيار والتسلل الى معاقله لاستقطاب فئة الشباب والناشئة، فإنهم اقصر الطرق واسهلها للاستيلاء على طاقات الخط او التيار، ويتم ذلك عبر الاستفادة من العلاقات الاجتماعية والاحتكاك العفوي نتيجة ما تفرضه طبيعة محدودية المجتمع الكويتي، وتقلص مساحة الارض نسبيا، والالتقاء العفوي في المدارس والجامعات والوظائف في الدوائر الحكومية، وغيرها.

التنظير لصناعة (قائد) شيعي واستيراد ثقافة القيادة:

الدفع باتجاه صنع (قائد) ميداني للشيعة داخل الكويت، مستوردين بذلك تجارب بعض الدول التي اقتضى الوضع السياسي والظروف الموضوعية والاجواء الماثلة فيها، ضرورة وجود قائد شيعي تتلاشى عنده اي قيادة اخرى، وتفقد القرارات قيمتها في محضر قراراته الصادرة وتوصياته، قضاء لحق التبعية والانقياد، فيديرهم بصفة عامة، وينظم صفوفهم، ويتلقون منه ما يضمن لهم استقرارهم وصون تماسكهم، مع ان طبيعة الحياة السياسية في الكويت تأبى ذلك، وهذا واضح بقليل من التأمل!

ايجاد حالة التقاطع المصلحي مع التجار والوجهاء: لا يخفى موقع عنصري (التجار) و(الوجهاء او الاعيان) في انجاح اي مشروع سياسي، ولذا لم يدع اصحاب المشروع محاولة التنسيق مع بعض التجار والوجهاء الشيعة، للحصول على كل من الدعم المادي والمعنوي المطلوبين لتنفيذ هذا المشروع الضخم والحساس في نفس الوقت، ولا يفوتنا هنا الاشارة الى الحرص على اظهار العلاقة مع هذين العنصرين في الهواء الطلق بمرأى ومسمع الجميع، ولعله من الشواهد (الواضحة) على ذلك، والتي يمكن ان يلتفت اليها المراقب العادي، محاولتهم لزج هذين العنصرين في بعض البرامج العامة، لاقناع المتلقي الشيعي انهم يتوفرون على المقومات التي تجعل منهم اهلا لان يشغلوا وظيفة الامناء على المذهب، والاوصياء على اتباعه.

إلغاء الآخر الشيعي واعتماد منطق الاستخفاف:

الاستخفاف او الاستهزاء غير المبرر بالجهود التي يبذلها بعض الشيعة في سياق ممارسة حق الدفاع عن المذهب ومقدساته، والمطالبة بالحقوق والمكتسبات الوطنية، ونقد تلك الجهود بصورة تهز ثقة الشارع الشيعي بها، وتظهر هذه الجهود واصحابها على انهم ليسوا على مستوى من الكفاءة الكافية لايصال الصوت الشيعي للجهات المعنية، وهذا يقود الى قطاع الطريق على ناشطي الشيعة، وسحب البساط من تحت اقدامهم، واحتكار الخطاب الشيعي، بحيث تفقد اي محاولة في اتجاه الدفاع عن المذهب قيمتها من جهة، ومن جهة اخرى ما يظنون ان هذا الصنيع فيه تسديد ضربة عنيفة ينجم عنها هزيمة نفسية لمن تصدى وتحرك باتجاه تفعيل حق الدفاع والمطالبة بالحقوق، مما يترتب عليه فيما بعد العزوف عن التصدي ـ حسبما يفترضه اصحاب المشروع.

استغلال بعض الرموز الشيعية:

استضافة بعض الرموز الشيعية الدينية منها والسياسية ـ سواء تلك التي تنحدر من تيارات اخرى، او ذات موقع مؤثر في المجتمع الشيعي ولا تنتمي الى تيار معين ـ في برامجهم وانشطتهم، مما يفسح المجال لتوجيه رسالة غير مباشرة لشريحة كبيرة من اتباع هذه التيارات ولغير اتباع هذه التيارات، تحمل دلالات موهمة بوجود حالة الرضا والقبول من قبل الرموز، فلا معنى حينئذ لتردد وتحفظ غير الرموز، ومما يورث حالة الشعور بالضعف عند الآخر، فيكون بين خيارين اما ان ينكفئ على نفسه ويلتزم الصمت، او على الاقل يبدي اعتراضه بصوت خافت لا يترشح عنه اي تغيير في الواقع، واما يلحق بالركب ويكف عن الاعتراض والتمرد!

الحرف 29

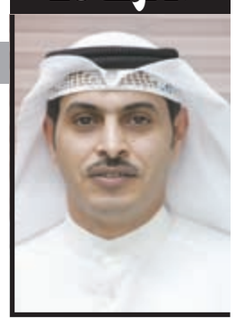

الشعب.. يريد «البشت»!

Waha2waha@hotmail.com
@Thaar299
ذعار الرشيدي

جهة حكومية رفيعة طلبت «بشوت» لكبار موظفيها بـ 6 آلاف دينار، بالطبع كعادتي راجعت قائمة كبار موظفي تلك الجهة، ووجدت أنهم 10 أشخاص، أي ان كل بشت سيكلف خزينة الدولة 600 دينار، و«عليهم بالعافية» بل وندعو لهم «ملبوس العافية»، والسؤال هنا: تحت أي بند يتم تسليمهم البشت البالغ ثمنه 2000 دولار؟ هل هو عهدة؟! بمعنى أدق: هل وبعد ان يغادر كبار موظفي الدولة مراكزهم بالاستقالة او بالتقاعد يعيدون تلك البشوت؟ وقد يبدو سؤالي «ضيق عين» مني كما يقول الاخوة اللبنانيون في وصف الحسود، ولكنه سؤال مستحق، خاصة ان تلك الجهة وغيرها 6 جهات أخرى تطلب هذه الممارسة سنويا ويعلن عنها في الجريدة الرسمية، وبتفصيل حسابي أكثر، فإن تلك الجهة تصرف 60 ألف دينار على «البشوت» لكبار موظفيها في 10 سنوات، والجهات السبع التي تطلب تلك الممارسة سنويا تكون قد كلفتنا 360 ألف دينار بشوت طوال السنوات العشر، اي اكثر من مليون دولار، ومازلت أسأل: هل تلك البشوت عهدة؟! أم هبة؟! أم ماذا بالضبط؟ وهل حصل ان أعاد أي موظف كبير البشت الذي تسلمه؟!

قد تبدو تساؤلاتي، غير منطقية، خاصة ان الهدر في الميزانية بالمليارات، ولكن وبما اننا في بلد يحاسب صغار موظفيه على كل ما يدخل عهدتهم عند تقاعدهم، فالأولى ان نسأل عن «البشوت» التي دخلت في عهدة كبار الموظفين، وبما اننا ـ ايضا ـ في بلد يطالب صغار موظفيه كموظفي «الجمارك» و«الجيش» والشرطة بشراء ملابسهم الرسمية، فالأولى أن يتم الطلب من كبار موظفيه ان يشتروا «بشوتهم» بأنفسهم، أليس هذا منطقيا؟!

لا يعقل ان تطلب من شرطي مثلا ان يشتري بدلته وقبعته وحذاءه الرسمي بـ 60 و70 دينارا، وتمنح الموظف الكبير بشتا عبر ممارسة رسمية بـ 600 دينار.

من هذا المنطلق، إما ان تبلغونا اين ذهبت «بشوت» كبار الموظفين، وما هو مصيرها، او ان تتوقفوا عن صرف «البشوت»، وإليكم مقترحا آخر بما انكم كلفتم خزينة الدولة 360 ألف دينار بـ «بشوتكم»، فلم لم تكن لديكم نظرة مستقبلية وتقومون بإنشاء مصنع حكومي بهذا المبلغ، على ان يكون أحد خطوط إنتاجه مخصصا لكبار موظفيكم، وبقية الخطوط للبيع في السوق، منها توفرون ثمن البشوت السنوية لكبار موظفيكم ومنها تكسبون ما يمكن ان يدخل لخزينة المال العام بدل «الفسفسة» على البشوت.

توضيح الواضح: منذ 12 عاما لا أزال أحتفظ بـ «بشت» حفل زفافي، وبالمناسبة لم أستخدمه بعدها أبدا، واشتريته يومها بثمن يساوي ثمن «بشوت» كبار موظفيكم، وأقدمه هدية لأي مسؤول في ديوان المحاسبة شرط ان يخبرني: هل سألتم يوما عن بشوت. كبار الموظفين في أي من تقاريركم؟!

كلمات

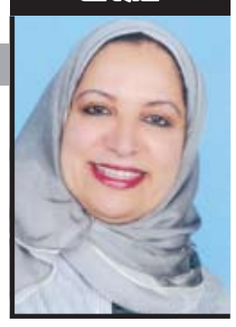

يا أمة العرب

Kalematent@gmail.com
هيا الفهد

ماذا يحدث في الدول العربية؟ وما المقصود بكل ذلك؟ هل هو فعلا ربيع عربي؟! أم هو غباء عربي انجرفت خلفه الشعوب دون تفكير؟

إن كانت بعض الأنظمة حقا فاسدة وتستحق ثورات شعوبها فالبعض الآخر أبعد من ذلك.. وإن كانت بعض المجتمعات تعاني فقرا وجهلا وفسادا فالبعض الآخر ليس كذلك.. وإن حققت بعض الشعوب ما قصدت به من وراء الثورة ألا وهو الإطاحة بالنظام المسيطر فأعتقد أنها حققت الهدف ونقول لها الآن كفى.

إن الحاصل لهو أبعد مما وراء الثورات يا أمة العرب.. الحاصل هو رغبة الدول العظمى في اضعاف أمة العرب وتجزئة دولها والسيطرة عليها.. الحاصل هو مؤامرات تحاك لإشغال العرب عن التنمية وعن القوة وعن معرفة العدو الحقيقي.

فمصر أقوى دولة عربية انصاعت خلف الحلم الوهمي للوصول للديموقراطية.. لماذا لا تهدأ الآن؟ لماذا كل هذه الاعتراضات والرفض؟ لماذا يعمل البعض على تدمير شعب وبلاد؟

والطامة الكبرى حين ينصاع الشعب الخليجي خلف تيارات الاعتراضات والرفض لمجرد الرفض ناسين أو متناسين النعمة الموجودة بين الأيدي فلا دول تملك الحريات كما هي ولا دول عادلة كما هي ولا دول تنعم بالخيرات كما هي.. وبان من هو خلف ذلك..من يريد للخليج الضعف والصراع.. من يريد احداث الوقيعة بين سني وشيعي ومسلم ومسيحي.

ان دور المثقفين العرب يجب أن يظهر كما دور رجال الدين بجميع طوائفهم ومذاهبهم فاليوم تنادي الدول هؤلاء لتعريف الآخرين بأضرار ما يحدث وانشغالهم ببعضهم عن العدو الحقيقي فلا تغدو دول العرب جميعها فلسطين أخرى.